هيئات مجتمع مدني مغربية تقاطع انشطة السفارة الامريكية في الرباط

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

اعلن في الرباط يوم امس الثلاثاء عن تأسيس ائتلاف جمعيات ومنظمات غير حكومية لمقاومة سياسات الولايات المتحدة الامريكية والجرائم التي ترتكبها ادارتها ضد الشعوب العربية والاسلامية وحدد الائتلاف هدفه في مقاطعة نشاطات السفارة الامريكية والهيئات التابعة لها في المغرب.

وقال ممثلو المنظمات والجمعيات المشاركة انهم اجتمعوا على مقاطعة نشاطات كل الانشطة الرسمية والخاصة التي تنظمها السفارة الامريكية في المغرب وكذلك نشاطات المنظمات والهيئات والمصالح المرتبطة بها ومقاطعة البرامج والانشطة التي تنظمها الادارة الامريكية في اطار مبادرة الشراكة في الشرق الاوسط او غيره من المخططات.

ويتكون الائتلاف من الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني والجمعية المغربية لحقوق الانسان ومجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين واتحاد كتاب المغرب والائتلاف المغربي للثقافة والفن والنقابة الوطنية للصحافة المغربية الا ان ممثوها في ندوة صحافية عقدت امس قالوا ان ائتلافهم مفتوح امام المنظمات السياسية والنقابية والحقوقية وهيئات المجتمع المدني في المغرب للانخراط في هذه المبادرة.

وقالت ورقة تقديمية ان الائتلاف سيقوم بحملات لفضح السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة الامريكية والمتواطئين معها في المغرب وخارجه بتنسيق جهوده مع كل المنظمات الاقليمية والدولية وكل احرار العالم من اجل خلق جبهة عريضة فاعلة ونشيطة لمناهضة المشروع الامريكي والصهيوني المعادي لحقوق الشعوب.

وقالت الورقة ان الادارة المحافظين الجدد في واشنطن تصر على الاستمرار في ارتكاب جرائم الابادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في مناطق متعددة بالعالم كما تصر على قيادة الارهاب الدولي والدعم المعلن لارهاب الدولة كما هو الشأن في دعم الارهاب الصهيوني ضد لبنان وفلسطين واحتلالها العراق.

واضافت ان الائتلاف جاء انطلاقا من مناهضتهم للهيمنة الامبريالية ورفض سياسة الاحتلال والغزو والعولمة المتوحشة ودعما مطلقا لمقاومة الاحتلال وعملائه بمختلف اشكال المقاومة والدفاع عن قيم الحرية والعدالة وحقوق الانسان التي تتعرض للاعتداء المتواصل من طرف الادارة الامريكية.

واعلن يونس مجاهد نقيب الصحافيين المغاربة ان حربا اعلامية استباقية تشنها السفارة الامريكية بالرباط بهدف خلق تشويش وتناقض في صفوف المغاربة بالايحاء بامكانية الاستفادة من شيء امريكي تقدمه السفارة لا علاقة له بالسياسة. وقال مجاهد انه لا يمكن ان نكون انتقائيين وان المقاطعة ستكون شاملة لكل ما تنظمه او تقوم به السفارة الامريكية.

واكد مجاهد ان الصحافيين المغاربة قاوموا المخطط الامريكي بتقديم دعم للصحف وقال ان النقابة لم تتوفر على اسم أي صحيفة او صحافي تلقى دعما من السفارة في اطار ما اعلنته واشنطن عن تقديم دعم لصحف مستقلة.

وقال عبد الحميد عقار رئيس اتحاد كتاب المغرب ان برنامج نشاطات الائتلاف تشمل ندوات ومحاضرات وحملات اعلامية ودعوات لشخصيات فكرية لها حضور عالمي. فيما اكد عبد الحميد امين رئيس الجمعية المغربية الحقوق الانسان ان السياسة الامريكية الهادفة لتدجين المجتمع المغربي سيكون مآلها الفشل لان مقاومة حقيقية في مختاف ميادين الثقافة والفن والاعلام تواجه هذه السياسة.

وذكر خالد السفياني منسق مجموعة العمل لمساندة فلسطين والعراق بالخلية التي شكلها المجتمع المدني المغربي للتنديد باحتضان المغرب للمؤتمر شمال افريقيا والشرق الاوسط الذي عقدته الولايات المتحدة والدول الصناعية الثمان في كانون الاول/ديسمبر 2004 وسخر السفياني من احتضان الرباط لمؤتمر امريكي لمقاومة الارهاب النووي وقال ان الدولة الوحيدة التي مارست الارهاب النووي هي الولايات المتحدة.

الجزائر: بلخادم يعلن تأجيل تعديل الدستور ويكشف عن تغيير حكومي وشيك

الجزائر ـ «القدس العربي» من مولود مرشدي:

توقع رئيس الحكومة الجزائري ان يلجأ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى اجراء تعديل على طاقمه الوزاري على ضوء التقييم الذي سيخلص اليه من جلسات الاستماع التي أجراها مع الوزراء كل على حدة خلال الأيام الأخيرة.

وقال عبد العزيز بلخادم في حديث للاذاعة الجزائرية امس الثلاثاء ان هذا التقييم قد يكون سابقا لتغيير حكومي ولكنه لم يحسم في الأمر، وقال ان ذلك يبقى من صلاحيات الرئيس بوتفليقة.

وأضاف ان الجلسات الاخيرة التي اجراها الرئيس بوتفليقة مع الوزراء، واحدا واحدا، الهدف منها الاطلاع على تفاصيل عمل الوزارات بسبب استحالة التطرق لها في جلسات مجلس الوزراء، حسب بلخادم.

وقال بلخادم ان مهام حكومته العمل على مكافحة الفساد واستفحال ظاهرة الرشوة وتعاطي المخدرات والتقليل من التجارة غير المرئية والتهريب على الحدود بالإضافة الى الإصلاحات الاقتصادية الاخرى.

وكشف رئيس الحكومة الجزائري ان الظروف لتعديل الدستور الحالي تتم على قدم وساق، ولكنه لمح الى احتمال تأخير عرضه على استفتاء عام قبل نهاية العام الجاري. وقال «ربما تكون هناك زحزحة لأجال التعديل لبعض الوقت بالنظر الى أولويات الرئيس ومنها قراره الاستماع الى الوزراء ورغبته في الاطلاع على مدى تنفيذ برنامجه الاقتصادي والاجتماعي قبل البت في مسألة تعديل الدستور».

وقالت مصادر ان الرئيس بوتفليقة قرر تأجيل تعديل الدستور الى بداية شهر كانون الثاني/يناير القادم.

واوضح بلخادم ان الجديد يخص تعديل المادة 74 الخاصة بمدة الترشح التي تنص على «عهدة متجددة» مدتها سبع سنوات.

وجدد بلخادم الاشارة الى الاسباب التي استدعت اجراء هذا التعديل فقال «ينبغي ان يكون الدستور واضحا في تحديد طبيعة منظومة الحكم في الجزائر وهل نريد نظاما رئاسيا ام نصف رئاسي، او نظام حكم برلماني».

وقال ان التعديلات المتعاقبة التي ادخلت على الدستور «زادت من غموض طبيعة الحكم في الجزائر وادت الى ازدواجية في رأس السلطة بوجود صلاحيات لرئيس الجمهورية وصلاحيات اخرى لرئيس الحكومة».

ولكن بلخادم، وهو في نفس الوقت منصب الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، (صاحب الاغلبية النيابية) اكد ان حزبه يفضل نظاما رئاسيا بصلاحيات واسعة.

وكان هذا الحزب هو اول من بادر بتقديم مشروع نص معدل للدستور الحالي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وكان هذا الاخير اكد في خطاب بمقر وزارة الدفاع بمناسبة الاحتفالات المخلدة لاستقلال الجزائر في الخامس تموز/يوليو الماضي ان النص المعدل سيعرض على الاستفتاء قبل نهاية العام.

من جهة اخرى لم يعط رئيس الحكومة حصيلة نهائية لقانون السلم والمصالحة الذي بدأ العمل به بداية اذار/مارس الماضي وفتح بمقتضى نصوصه الابواب امام المسلحين للاستفادة من تدابير العفو.

ووصف بلخادم الذي يرأس اللجنة الوطنية المكلفة بتقييم هذا القانون الذي انتهى العمل به في اب/اغسطس الماضي، الحصيلة بانها طيبة «رغم اننا نسمع بعد الحين والآخر بفاجعة (اشارة الى تفجيرات واعمال عنف منسوبة للجماعات الاسلامية)، ولكن مقارنة مع ما كنا نعيشه فاننا نحمد الله لتحسن اوضاعنا الامنية وتقلص بؤر التوتر والإرهاب» في الجزائر.

واعتبر بلخادم عودة بعض قياديي الجبهة الاسلامية للانقاذ مؤخرا الى الجزائر بعد عدة سنوات من المنفى «امرا عاديا ويدخل ضمن نتائج تدابير المصالحة».

وكان بلخادم يتحدث عن رابح كبير احد قياديي جبهة الانقاذ (محظورة) بالخارج الذي عاد الى الجزائر قبل شهرين.

كما قلل بلخادم من اهمية فضائح الفساد التي تتداولها الصحف المحلية. وقال ان الظاهرة كانت «موجودة في السنوات الماضية ولكن كان مسكوتا عنها»، وقال ان «الكشف عنها في الوقت الحالي ظاهرة صحية بعد ان ظهر بان الامر يتعلق بمال عام يبدد ولم يعد هناك اشخاص في منأى عن المتابعة في كيفية تسيير هذا المال».

وقال ان الحكومة تريد ان يسير المال العام بالرشد المطلوب وان يكون الانفاق لخدمة الصالح العام.

وكان بلخادم يرد على سلسلة فضائح مالية ساهم فيها مسؤولون كبار وولاة ومدراء استغلوا مناصبهم لتحقيق ثراء فاحش، او تعاطي الرشوة والتورط في فضائح الاتجار بالمخدرات.

ولكن بلخادم لم يحسم في تورط وزراء بحكومته في فضيحة «مجموعة الخليفة» التي اصبحت تعرف في الجزائر بـ«فضحية القرن» بعد ان تسبب مالكها عبد المؤمن خليفة الفار الى بريطانيا في تبديد اكثر من مليار دولار من الخزينة العامة.

وقال ان ملف هذه القضية هو الان بين ايدي القضاة وان التأخر في البت فيها يعود الى كون القضية ضخمة وكبيرة ومعقدة وكان لزاما ان يُمنح القضاة كل الوقت للتحقيق حتى لا يظلم احد.

دعوات لاعمال توصيات متعلقة بالكشف عن الحقيقة في قضية بن بركة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: طالبت المنظمة المغربية لحقوق الانسان باعمال توصية هيئة الانصاف والمصالحة المتعلقة بالكشف عن الحقيقة في قضية الزعيم المغربي المهدي بن بركة.

ودعت المنظمة في بيان بمناسبة الذكرى 41 لاختطاف المهدي بن بركة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الى تحمل مسؤوليته كاملة في تنفيذ توصيات الهيئة في ما يخص هذه القضية مطالبة الدولة الفرنسية باستكمال رفع السرية عن كل الوثائق المتعلقة بهذه القضية.

وأعرب المكتب الوطني للمنظمة عن أسفه لكون التطورات التي امتدت لأكثر من أربعة عقود لم تفض الى الكشف عن الحقيقة.

واختطف مؤسس اليسار المغربي المهدي بن بركة من امام مطعم ومقهى ليب بالعاصمة الفرنسية باريس في 29 تشرين الاول/اكتوبر 1965 في اطار مخطط مغربي امريكي اسرائيلي لمحاصرة الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية التي كان المغرب يعرفها ضد نظام الملك الحسن الثاني وايضا محاصرة نشاط بن بركة على صعيد العالم الثالث من خلال توليه للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث ودوره في كشف مخططات اسرائيل في القارة الافريقية.

ورغم مرور واحد واربعين عاما الا ان مصير جثمان بن بركة ما زال مجهولا وتتهم عائلة بن بركة ومحاميها السلطات المغربية والفرنسية بعدم التعاون للكشف عن حقيقة ومصيره وتحدثت مصادر اعلامية عن امكانية وصول قاضي التحقيق الفرنسي الذي يتولى التحقيق بملف بن بركة الى الرباط للاستماع الى مسؤولين مغاربة على علاقة بملف الاختطاف والاغتيال.

كما عبر المكتب عن قلقه ازاء عدم القيام بكل الاجراءات الضرورية في الشكاية التي قدمت من طرف الهيئة السياسية التي يعد المهدي بن بركة قائدا لها.

وطالب مشاركون في ندوة حقوقية عقدت الرباط مساء الاثنين بالكشف عن كافة الحقائق المرتبطة بالملفات العالقة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالمغرب معتبرين ان ذلك يعد مؤشرا واضحا على الارادة السياسية للكشف عن الحقيقة.

ودعوا خلال هذه الندوة التي نظمتها كل من الجمعية المغربية لحقوق الانسان والمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف حول موضوع «مآل ملف المهدي بنبركة وملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان» الى تفعيل التوصيات التي جاء بها تقرير هيئة الانصاف والمصالحة، «وذلك حتى لا يتكرر ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان مستقبلا بالمغرب».

وقال محمد الصبار رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف في مداخلة خلال هذه الندوة ان المطلوب هو التعاطي بايجابية مع القضايا التي جاء بها تقرير هيئة الانصاف والمصالحة، والتي استمدت نتائجها من مذكرات النسيج المدني المتابع لملف انتهاكات حقوق الانسان.

وطالب بتفعيل التدابير المتمثلة على الخصوص في «اصلاح القضاء وتفعيل النصوص القانونية، وسن تشريعات ديمقراطية وعادلة متوافقة مع المعاهدات الدولية» و«تأصيل الحماية الدستورية، وتجريم الانتهاكات، وتعزيز الضمانات الدستورية» و«القيام باصلاح شامل دستوري وتشريعي».

وأضاف أن ركائز العدالة الانتقالية تتمثل في ضمان العدالة وجبر الضرر ووضع اجراءات لعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان مستقبلا، مشيرا الى تعدد الاختيارات التي طبعت التجارب الدولية.

وتركزت باقي تدخلات المشاركين في هذه الندوة، على «تقييم عمل هيئة الانصاف والمصالحة المتصل بملف المهدي بنبركة» ، حيث خلص عبد العزيز النويضي، الأستاذ الجامعي، أن التقدم في هذا الملف يقتضي «مساهمة وتوافق القوى السياسية حول مجموعة من المبادئ أهمها ألا يستعمل الكشف عن الحقيقة من أجل التطاحن السياسي» و«الاتفاق على صيغة للعفو للذين يدلون بشهاداتهم».

كما قدم كل من عبد الاله بن عبد السلام مسؤول بالجمعية المغربية لحقوق الانسان وعبد اللطيف حسني الأستاذ الجامعي، عرضين حول «حصيلة أشغال هيئة الانصاف والمصالحة» و«المسألة الدستورية في علاقتها بملف الانتهاكات».

ويدخل تنظيم هذه الندوة في اطار الأنشطة المشتركة للجمعية المغربية لحقوق الانسان والمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف، وذلك تخليدا لليوم الوطني للمختطف.

يذكر انه بمناسبة هذا اليوم نظمت الجمعية والمنتدى الأحد بالرباط وقفة جماعية تحت شعار «الحقيقة والمساءلة» وقد عرفت العاصمة الفرنسية باريس نشاطات مماثلة نظمتها عائلة بن بركة وجمعيات حقوقية وانسانية مغربية وفرنسية.

المغرب ينضم لمبادرة عالمية لمكافحة الارهاب النووي

■ الرباط ـ رويترز: قال مسؤولون ان المغرب اصبح يوم الاثنين اول دولة عربية تنضم الى مبادرة عالمية تقودها روسيا والولايات المتحدة لمكافحة الارهاب النووي.

واضافوا قولهم ان الدول الخمس الكبرى التي تملك اسلحة نووية وسبع دول اخرى عقدت اول اجتماع لها في الرباط لبدء تنفيذ مبادرة مكافحة الارهاب النووي التي اطلقت اول مرة في اجتماع قمة مجموعة الثماني للدول الصناعية الكبرى في روسيا في تموز/يوليو.

وقال عمر هلالي الامين العام لوزارة الخارجية المغربية في مؤتمر صحافي «أطلقنا التعاون في مكافحة الارهاب النووي وانشأنا درعا للتعاون لمنع مثل هذا الارهاب».

وتحدث وكيل وزارة الخارجية الامريكية روبرت جوزيف ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي كيسلياك في المؤتمر الصحافي ليشيدا بسجل المغرب في العمل لمنع الانتشار النووي والتزامه بمكافحة الارهاب العالمي.

والمسؤولان هما الرئيسان المشاركان للمبادرة.

وانضم المغرب الى الاعضاء الاصليين الاثني عشر في نهاية اليوم الاول للاجتماع يوم الاثنين في اول توسيع لعضوية المبادرة.

وكان المغرب في بادىء الامر يتمتع بمركز مراقب. وقال جوزيف «سيرسل الاجتماع في المغرب اشارة ايجابية في الكفاح العالمي في مواجهة الارهاب النووي».

واضاف قوله ان الاجتماع في الرباط يهدف الى تحقيق تقدم نحو تنفيذ بيان المبادىء من أجل «مبادرة عالمية لمكافحة الارهاب النووي».

وقال هلالي «ان هجوما ارهابيا نوويا سيغير وجه العالم كما نعلم».

ومن الدول المشاركة في الاجتماع بريطانيا والصين وفرنسا التي تملك شأنها شأن روسيا والولايات المتحدة اسلحة نووية وذلك بالاضافة الى استراليا وكندا والمانيا وايطاليا واليابان وقازاخستان وتركيا والمغرب.

ودعيت تركيا الى المشاركة في الاجتماع بالنظر الى موقعها كمفترق طرق مهم بين الشرق الاوسط والغرب.

وقال مسؤول امريكي من واشنطن شريطة الا ينشر اسمه ان المبادرة تهدف الى جعل الدول المشاركة تقدم «تعهدا وتبني قدرات لمنع حصول جماعات ارهابية على مواد حساسة».

المحامون يطلبون البراءة والمحكمة تؤجل محاكمة الممرضات البلغاريات في ليبيا الى الاسبوع المقبل

■ طرابلس ـ اف ب: اعلن قاضي المحكمة التي تنظر قضية الممرضات البلغاريات وطبيب فلسطيني متهمين بنقل فيروس الايدز الى اطفال ليبيين، امس الثلاثاء تأجيل نظر القضية الى الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر لتمكين النيابة العامة من الرد على هيئة الدفاع التي اشارت امس الى تعرض موكليها الى التعذيب.

وطالب المحامون في جلسة امس ببراءة موكليهم واكدوا تعرض المتهمين الى التعذيب.

وكانت المحاكمة استؤنفت عند الساعة 11,15 بالتوقيت المحلي (8,15 تغ) بحضور الممرضات الخمس والطبيب الفلسطيني.

وقال التهامي التومي محامي الطبيب الفلسطيني المتهم في القضية «ان المتهمين تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي في هذه الجريمة التي يخجل الشيطان من تنفيذها».

واضاف «لا يوجد اي دليل، انما تمت بتخطيط او بأيدي اجهزة امنية خارجية او مؤامرة خارجية»، على حد قوله.

من جانبه اكد عثمان البيزنطي محامي الممرضات البلغاريات ان الممرضات «تعرضن للتعذيب والضرب واعترافاتهن كانت تحت التهديد وكل التهم الموجهة اليهن كانت ملفقة».

واشار البيزنطي الى ان المتهمين «تعرضوا للتعذيب (..) وتم احتجازهم في مركز لتدريب الكلاب».

واضاف التهامي «كانوا اثناء زيارتنا لهم مقيدين بالسلاسل في ايديهم وارجلهم ومعصوبي الاعين وهذا مخالف للقانون الليبي ولحقوق الانسان».

من جهة اخرى وصف التهامي الوضع في مستشفيات بنغازي بـ«المزري» مضيفا «انها تعاني من خلل كبير» مشيرا الى ان «اغلب الليبيين يعالجون في الخارج لعدم وجود الرعاية الصحية في هذه المستشفيات».

واكد ان موكله الفلسطيني «لم يكن طبيبا وانما طالبا تحت التدريب وكان يؤدي عمله تحت اشراف الاطباء المعتمدين».

وكان حكم على الممرضات والطبيب الموقوفين منذ 1999 بالاعدام في السادس من ايار/مايو 2004 في بنغازي (شمال شرق ليبيا) بعد ادانتهم بتهمة نقل فيروس الايدز اثناء عملهم في مستشفى المدينة الى 426 طفلا ليبيا توفي 52 منهم حتى الان.

واستأنف المتهمون الذين يدفعون ببراءتهم، الحكم امام المحكمة العليا الليبية التي امرت في 25 كانون الاول/ديسمبر باعادة محاكمتهم.

وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر انشأت بلغاريا بمشاركة الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا صندوقا دوليا من اجل مساعدة ليبيا على مكافحة الايدز.

وسيسمح هذا الصندوق بحسب صوفيا بتأمين علاج طبي دائم للمصابين بالايدز والمساهمة في جعل مستشفى بنغازي متوافقا مع المعايير الدولية وتقديم مساعدة مالية لعائلات الاطفال المصابين او الذين توفوا.

وتطالب عائلات الاطفال المصابين بتعويضات قدرها عشرة ملايين يورو لكل من الاطفال الـ426 بحسب التلفزيون البلغاري، غير ان بلغاريا رفضت هذا الطلب معتبرة ان المرضات بريئات.

البرلمان الجزائري يقر مشروع موازنة 2007 بزيادة 33 في المئة في المصروفات

متسولون ينتشرون بكثافة في شوارع الجزائر العاصمة رغم قول الحكومة باستمرار انها حاربت الفقر وانزلت نسبته الى اقل من 5 في المئة

■ الجزائر ـ رويترز: وافق المجلس الشعبي الوطني الجزائري (مجلس النواب) الاثنين على مشروع موازنة عام 2007 البالغ رقمها 3500 مليار دينار (47,9 مليار دولار) بزيادة في المصروفات بنسبة 33 في المئة.

وقال مراد مدلسي وزير المالية أمام البرلمان ان مشروع الموازنة سيسمح للحكومة بتحقيق أهداف الرئيس الجزائري التي سيكون لها اثار اجتماعية واقتصادية ايجابية.

ووافق مجلس الوزراء أولا على مشروع الموازنة خلال اجتماع برئاسة رئيس الوزراء عبد العزيز بلخادم يوم 30 اب/أغسطس. ويجب أيضا أن يناقشه ويقره مجلس الامة (الشيوخ) بنهاية العام.

وبلغ حجم موازنة 2006 بما فيها موازنة تكميلية 3585 مليار دينار جزائري.

ويتوقع خبراء اقتصاديون أن تعلن الحكومة عن موازنة تكميلية لعام 2007 بحلول حزيران/يونيو أو تموز/يوليو من العام القادم.

وشهدت الجزائر عضو أوبك زيادة احتياطياتها من العملات الاجنبية الى مستوى قياسي بلغ 68 مليار دولار في نهاية اب/اغسطس ارتفاعا من 66 مليار دولار في ايار/مايو بفضل اسعار الطاقة القياسية.

وفي العام الماضي دشنت الحكومة خطة خمسية حجمها 80 مليار دولار لتحسين البنية الاساسية التي تضررت خلال اعوام من اعمال العنف.

ويتوقع أن ينمو الاقتصاد بما لا يقل عن خمسة في المئة هذا العام. ونما الاقتصاد بنسبة 5,1 في المئة في 2005 . وحث الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ولايته الثانية رئيسا للبلاد الحكومة على توفير مزيد من الوظائف للشبان بهدف خفض معدل البطالة الذي يقدر انه يبلغ حاليا 15,3 في المئة.

وتأمل الحكومة ان تخفض معدل البطالة الى 10 في المئة بحلول عام 2010 وقدرت انها تحتاج الى توفير نحو مليوني فرصة عمل وبناء مليون منزل بحلول هذا الموعد.

ودخلت الجزائر في دائرة من أعمال العنف في اوائل 1992 بعد ان الغت الحكومة نتائج انتخابات عامة كان الاسلاميون متقدمين فيها.

محاكمة 13 مغربيا بتهمة النسخ والترويج غير القانوني لاقراص مضغوطة

■ الرباط ـ رويترز: مثل الاثنين لاول مرة امام محكمة مغربية بالرباط 13 مغربيا تتهمهم السلطات بالنسخ غير القانوني للاقراص المضغوطة وترويجها حيث تعتبر معدلات القرصنة في المغرب الاعلى في افريقيا والشرق الاوسط.

وتأجل نظر القضية الى أول تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل بناء على طلب الدفاع من اجل مهلة لاعداد الملف.

وكانت السلطات المغربية قد صادرت الاسبوع الماضي باحدى الاسواق الشعبية في وسط العاصمة الرباط اكثر من 500 الف قرص مضغوط قالت انها كانت في حوزة طالب بكلية الطب اعتبرته احد اكبر مروجي الاقراص المضغوطة في المغرب.

وتفيد ارقام رسمية ان المغرب ياتي على راس الدول التي تستفحل فيها ظاهرة القرصنة. وياتي في المرتبة الثانية بعد البرازيل.

وتكلف ظاهرة القرصنة المغرب نحو 2 مليار درهم سنويا (نحو 230 مليون دولار). وتقود السلطات حملة لمحاربة القرصنة في المغرب منذ مطلع السنة الحالية مكنتها من مصادرة اكثر من مليونين و80 الف قرص مضغوط.

وصادق المغرب على العديد من الاتفاقيات العالمية لحقوق المؤلف كالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف سنة 1952 ومعاهدة الويبو بشان حقوق المؤلف سنة 1996.

لكن القرصنة تتفشى بشكل كبير في المجتمع المغربي ويرى المهتمون انها كانت وراء وراء افلاس العديد من شركات الانتاج واغلاق عدد من القاعات السينمائية.

وتشير الاحصائيات الى ان عدد القاعات السينمائية في المغرب بلغ في الخمسينيات من القرن الماضي 500 قاعة وانخفض العدد الى 270 في التسعينيات بينما لا يتجاوز حاليا المئة.

القضاء الامريكي يأمر باسقاط دعاوى رفعتها عائلات ضحايا تفجيرات 11 ايلول ضد القرضاوي

■ لندن ـ «القدس العربي»: أمرت محكمة نيويورك بشطب كل الدعاوى المدنية التي رفعتها عائلات ضحايا احداث ايلول/سبتمبر على الشيخ العلامة يوسف القرضاوي.

وكان الشيخ يوسف القرضاوي ضمن قائمة تشمل مئات الشخصيات والمؤسسات والحكومات الاسلامية التي رفعت ضدها دعاوى امام محكمة نيويورك من طرف مجموعة من المحامين الذين يمثلون عائلات ضحايا احداث 11 ايلول/سبتمبر.

وزعم المحامون في دعواهم وجود صلة للمدعي عليهم بتنظيم القاعدة وبالتالي فهم مسؤولون بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن تفجيرات 11 ايلول/سبتمبر.

ومن المعلوم ان المحامين يطالبون المدعي عليهم طبقا لذلك بدفع تعويضات مالية خيالية تقدر بملايين الدولارات الى عائلات الضحايا.

وقام فريق دولي من المحامين يمثلون الشيخ يوسف القرضاوي، بينهم الجزائري سعد جبّار، بدفاع مضاد للدعوى وقدموا عريضة الى المحكمة في نيويورك برئاسة القاضي ريتشارد كونواني كيسي. وشدد الدفاع على «زيف كل المزاعم» التي نسبت الى الشيخ يوسف القرضاوي وفنّد وجود اي اساس او وجه للدعوى ضده وبذلك طالبوا بشطب واسقاط كل الدعاوى المقامة عليه.

وقال الاستاذ جبّار لـ«القدس العربي» ان «امام هذا الدفاع اضطر المحامون الذين يمثلون ضحايا 11 ايلول/سبتمبر الى تقديم طلب الى المحكمة بسحب دعواهم معترفين بعدم وجود وجه للدعاوى ضد الشيخ القرضاوي». وبناء على ذلك اصدرت محكمة نيويورك امرا بشطب كل الدعاوى المرفوعة على الشيخ يوسف القرضاوي بأمريكا، بحسب جبّار.

وجاء في بيان اصدرته شركة «بيتر كارتر راكس» التي تولت الدفاع عن القرضاوي ان الاخير «لا علاقة له مهما كان نوعها بتنظيم القاعدة الذي تتنافى كل اعماله وافكاره مع كل ما يؤمن به ويدعو اليه الشيخ في محاضراته وكتاباته وخطبه».

واضاف البيان: «من المعلوم ان اجراء ابسط تحقيق يمكن ان يبين بسهولة ان الشيخ يوسف القرضاوي ليست له اي علاقة بالقاعدة، بل انه كان ولا يزال ابرز المعارضين والمنتقدين لها بالعالم الاسلامي».

وكان الشيخ يوسف القرضاوي عضوا بارزا بهيئة العلماء المسلمين الذين اصدروا فتوى فور حدوث انفجارات 11 ايلول/سبتمبر ادانوا فيها تلك الاحداث واكدوا فيها ضرورة قيام المسلمين بملاحقة ومعاقبة مرتكبيها.

وسبق للشيخ القرضاوي ان ادان في مناسبات عديدة احداث 11 ايلول/سبتمبر واعتبرها اعمالا اجرامية. كما انه ادان الاعتداءات الاجرامية التي تعرضت لها بالي (اندونيسيا) ووصفها بأنها اعمال بربرية.

والشيخ القرضاوي مواطن قطري من اصل مصري ويرأس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين ورئيس المجلس الاوروبي للافتاء والابحاث، وهو واحد من ابرز علماء المسلمين في عصره.

واضافة الى الجزائري جبّار، تضمن فريق الدفاع الذي مثّل القرضاوي في هذه القضية كلا من المحامية آمي رونشتاين (نيويورك) والمحامي كامرون دولي (لندن).

الشيخ يوسف القرضاوي

تأجيل النظر في قضية نادية ياسين مع النيابة المغربية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قررت محكمة مغربية من الدرجة الاولى بالرباط امس الثلاثاء ارجاء النظر من جديد في ملف نادية ياسين الناشطة في جماعة العدل والاحسان شبه المحظورة الى يوم 19 نيسان/أبريل المقبل.

وجاء قرار التأجيل من أجل اعادة استدعاء نادية ياسين وعبد العزيز كوكاس المدير السابق لـ«الأسبوعية الجديدة» اللذين تخلفا عن حضور جلسة امس ودفاعهما.

وتتابع نادية ياسين كريمة الشيخ عبد اليسلام ياسين مرشد جماعة العدل والاحسان اقوى الجماعات الاصولية بالمغرب بتهمة «اهانة المقدسات والاخلال بالنظام العام» عقب تصريحات أدلت بها في حديث نشرته «الأسبوعية الجديدة» في حزيران/يونيو 2005 قالت فيها ان «النظام الجمهوري افضل للمغرب».

ووفق قانون الصحافة والنشر تواجه نادية ياسين والصحافيين عقوبة بالحبس لمدة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات وغرامة مالية تتراوح ما بين 10 آلاف و100 ألف درهم.

وسبق لهيئة المحكمة خلال جلستي 28 حزيران/يونيو 2005 و14 اذار/مارس 2006 أن قررت ارجاء النظر في النازلة من أجل استدعاء دفاع المدير السابق لـ«الأسبوعية الجديدة» الناطقة باللغة العربية عبد العزيز كوكاس والصحافيين عادل نجدي ومصطفى حيران اللذين أجريا الحوار مع ندية ياسين والذي قالت فيه انها تفضل النظام الجمهوري على النظام الملكي بالمغرب.